العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

الدول الفقيرة تواجه جائحة الديون بعد التعافي من كورونا

توسيع الإنفاق على الأنظمة الصحية المتهالكة يؤدي إلى تدهور الموارد المالية

تجمع تقارير خبراء الاقتصاد وتحليلاتهم أن دول العالم مقبلة على جائحة الديون بعد التعافي من كورونا نتيجة إنفاق الحكومات المثقلة أصلا بالديون لأموال لا تمتلكها لدعم أنظمتها الصحية المتهالكة مما أدى إلى انخرام مواردها المالية ما يغذي من جهة أخرى الاضطرابات السياسية والاجتماعية لاسيما مع اضطرار الحكومات للاختيار ما بين مواصلة تقديم الدعم للفقراء أو سداد ديونها.

الاحتقان الشعبي الضريبة المؤجلة للوباء

نيويورك - تطرح تحليلات الاقتصاديين أسئلة حول إذا كانت جائحة فايروس كورونا المستجد قد ألحقت بالعالم خسائر بشرية ومادية باهظة وأودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، فإن تداعياتها سوف تستمر لسنوات طويلة قادمة وبخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حتى في الدول التي كانت أقل تضررا من آثارها الصحية.

وتطرح برامج التطعيم والإجراءات الاحترازية التي تم تطبيقها أسئلة حول فاعليتها في المساعدة على السيطرة النسبية على الجائحة، فإن المحللين والخبراء يؤكدون أن العديد من دول العالم وبخاصة الفقيرة منها ستواجه جائحة ربما تكون أشد خطورة من جائحة الفايروس بسبب تراكم الديون على تلك الدول.

> 88
> دولة من بين 130 ستواجه ارتفاع أعباء الديون وتزايد السخط الشعبي نتيجة الأزمة الصحية

وتقول سيدني ماكي محررة الشؤون الاقتصادية في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء إن الجائحة تسببت في خسائر صحية واقتصادية فادحة في بعض أفقر دول العالم.

وأنفقت الحكومات المثقلة بالديون على امتداد العالم من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا أموالاً لم تكن تمتلكها لدعم الأنظمة الصحية المتهالكة وتوفير شبكة أمان للمواطنين، مما أدى إلى تدهور مواردها المالية. وفي ظل مؤشرات على أن الضغوط المالية تؤجج الاضطرابات السياسية، تصاعدت الدعوات الدولية لتخفيف الضغط على تلك الدول التي تكافح لخدمة ديونها الخارجية.

وعن الدول الأشد عرضة للمخاطر المالية، تقول ماكي إن دول أميركا اللاتينية سجلت نحو ثلث إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن فايروس كورونا المستجد على مستوى العالم حتى منتصف العام الحالي، في حين أنها تمثل فقط 8 في المئة من سكان العالم.

في الوقت نفسه فإن دول المنطقة وبخاصة الأرجنتين والبرازيل والإكوادور والسورينام تواجه صعوبة في سداد ديونها في ظل الجائحة مما أثار المخاوف من تكرار الكارثة الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول في ثمانينات القرن العشرين عندما توالى إفلاسها على طريقة "نظرية الدومينو" لتدخل مرحلة ركود اقتصادي طويلة.

وتضيف ماكي أن الأمر لا يختلف كثيرا في دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث يمكن أن يعود حوالي 40 مليون شخص إلى دائرة الفقر بسبب الجائحة. وكانت زامبيا قد أعلنت في العام الماضي توقفها عن سداد ديونها. والآن تحاول إثيوبيا وتشاد الوفاء بالتزاماتها بصعوبة بالغة. وهناك أيضا العديد من الدول التي تزيد العائد على سنداتها الدولارية عن 10 في المئة وهو ما يشير إلى الصعوبات الهائلة التي تواجهها في توفير احتياجاتها التمويلية.

وفي ظل هذا الوضع القاتم، يصبح السؤ ال المطروح هو من الذي يمكنه محاولة مساعدة الدول المثقلة بالديون لتجاوز الكارثة؟ تقول ماكي إن الدول الأغنى بقيادة الولايات المتحدة ضخت في اقتصاداتها تريليونات الدولارات عبر برامج شراء السندات خلال الجائحة.

وقدمت هذه الدول جزءا يسيرا للغاية من تلك الأموال إلى الدول الأفقر من خلال مؤسسات التمويل الدولية. كما أوقفت دول مجموعة العشرين الكبرى مؤقتا تحصيل أقساط الديون الحكومية لدى الدول الفقيرة ثلاث مرات، ومددت إجراءات تخفيف عبء الديون حتى نهاية 2021 كما وافق صندوق النقد الدولي على منح أكثر من 80 دولة تمويلات طارئة.

ويستعد الصندوق لزيادة ما يعرف باحتياطيات حقوق السحب الخاصة بمقدار 650 مليار دولار حتى يتيح للدول الفقيرة الاقتراض بشروط مسيرة.

وترى ماكي أن أزمة ديون الدول الفقيرة تعتبر مشكلة ضخمة ويمكن أن تصبح أكبر. ففي حين كانت بعض الدول مثل الأرجنتين ولبنان وفنزويلا وزامبيا تعاني لسداد ديونها قبل الجائحة، جاءت إجراءات الإغلاق والقيود على الأنشطة الاقتصادية بسبب كورونا لتضيف المزيد من الدول إلى قائمة المتعثرين.

وفي أميركا اللاتينية انكمش الاقتصاد خلال العام الماضي بنسبة 7 في المئة وهو ما يزيد عن معدل الانكماش في أي منطقة أخرى من العالم. كما أن 22 مليون شخص إضافيين أصبحوا غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية في هذه الدول. وباعت حكومات الدول النامية سندات مقوّمة بالدولار أو باليورو خلال العام الماضي أكثر مما فعلت في أي عام سابق.

سيدني ماكي

الحكومات أنفقت أموالا لم تكن تمتلكها لدعم أنظمتها الصحية

وتتوقع شركة فيرسك مابلكروفت للاستشارات وتقييم المخاطر أن ارتفاع أعباء الديون وتزايد السخط الشعبي نتيجة الأزمة الصحية يعنيان احتمال حدوث اضطرابات سياسية في 88 دولة على الأقل من بين 130 دولة تتابع الشركة أوضاعها.

ويتعين على الحكومات الاحتفاظ بتوازن دقيق أثناء محاولة إخراج الاقتصاد من الحفرة العميقة التي سقط فيها. فالحكومات ستواجه الاختيار بين المحافظة على استمرار تدفق المساعدات المهمة للفقراء أو استمرار سداد ديونها.

وهناك اعتبارات سياسية أخرى تحكم قرارات الحكومات. ففي كولومبيا أدت محاولات زيادة الضرائب للحد من العجز المتضخم في الميزانية إلى موجة احتجاجات شعبية خلال مايو الماضي مما أدى إلى مقتل 20 شخصا على الأقل وتراجع الحكومة عن الفكرة.

كما شهدت العاصمة الاقتصادية لنيجيريا لاغوس احتجاجات ضد عنف الشرطة وتحولت إلى اضطرابات على مستوى البلاد بسبب ارتفاع معدل البطالة وارتفاع أسعار الغذاء مما أسفر عن مقتل 69 شخصا على الأقل.

وفي ما يتعلق بأكبر العقبات التي تواجه الدول الفقيرة في طريق الخروج من الأزمة ترى ماكي أنه في حين تتزايد الدعوات لتأجيل سداد ديون الدول الفقيرة مرة أخرى، قالت مجموعة العشرين إنها لن تمدد وقف تحصيل أقساط ديونها إلى ما بعد نهاية العام الحالي. كما أن صياغة أي اتفاقيات جديدة بشأن تخفيف أعباء الديون ستتوقف بدرجة كبيرة على الصين التي أصبحت أكبر دولة دائنة في العالم، حيث تستحوذ على حوالي 60 في المئة من ديون الدول الفقيرة، التي كان مقررا سدادها خلال 2020.

وتقول الصين إنها خففت أعباء الديون عن نحو 20 دولة في العالم، في حين أن مؤسسات القطاع الخاص الدائنة والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي لم تفعل ما يكفي للتخفيف عن الدول الفقيرة.

سوريا تعتمد المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال لمساعدة الفقراء

تراهن الحكومة السورية على توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال ودفع مساهمته في تخفيف الفقر وذلك من خلال رفع التبرعات للنوادي والجمعيات الخيرية والفعاليات المجتمعية ما يسمح من جهة بالتعريف بشركة ما وتعزيز الاستدامة المجتمعية من جهة أخرى.

دمشق - تجمع فعاليات اقتصادية على ضرورة توسيع دور المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال لمعاضدة جهود الدولة في تحسين مستويات العيش استجابة للمواصفات القياسية للأداء الكلي للشركات بمساهمتها في قيادة التنمية داخل مجتمعاتها.

وتأتي هذه المطالب في ظل بداية التعافي التدريجي للقطاع الاقتصادي والصناعي ودوران حركة الإنتاج في مختلف المجالات، ما أعاد إلى الواجهة دور المسؤولية المجتمعية لدى قطاع الأعمال وتحويلها من تقديم الرعاية إلى التنمية المستدامة.

وتقوم المسؤولية المجتمعية التي وثق مفهومها في المواصفة القياسية "الإيزو" على فكرة أن تنتهج المنشآت سلوكاً مسؤولاً مجتمعياً ويجعل أداءها المتعلق بالمجتمع والبيئة جزءاً مهماً من قياس أدائها الكلي.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) إلى الأستاذ الجامعي والخبير في مجال الجودة والإدارة فراس حمادة قوله إن "المسؤولية المجتمعية في قطاع الأعمال كانت في بداياتها قبل أزمة الحرب في سوريا وطبقت من قبل الشركات بشكل تبرعات أو رعاية خاصة سواء للأندية أو للجمعيات الخيرية أو لفعاليات مجتمعية لغايات تسويقية لنشر اسم الشركة وتعريف المجتمع بها".

وبين حمادة أن المسؤولية المجتمعية أخذت في حينها أنماطاً أخرى متعلقة بالموارد البشرية مثل تدريب الموظفين الجدد وطلاب الجامعات وتعريف الخريجين الجدد ببيئة العمل لكن بالنهاية لم يكن هناك تكامل أساسي للمسؤولية المجتمعية.

وخلال سنوات الأزمة ذكر حمادة أن الشركات والمؤسسات ترجمت مسؤوليتها المجتمعية من خلال تقديم الدعم لمراكز الإقامة المؤقتة وتنفيذ مبادرات وبرامج لدعم الجمعيات الأهلية لكنها لم تصل أيضاً للتكامل المطلوب.

وبيّن أن "في الظروف الحالية ومن أجل تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي يجب ترجمة المسؤولية المجتمعية في جميع القطاعات لتحقيق تنمية مستدامة".

وأشار خبير الجودة والإدارة إلى ضرورة نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية بنطاق واسع معتبراً أن ذلك لا يقع فقط على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهي ليست الحامل الوحيد لهذا الأمر بل يجب إشراك مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة وصولاً إلى تكامل صحيح ونتائج صحية، مقترحاً منح الشركات التي تنجح في تطبيق المسؤولية المجتمعية ميزات تشجيعية لتحفيز غيرها من الشركات.

وبينت مديرة مرصد سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حلا المصري أن "الوزارة تعمل على وضع معايير وبرامج محددة لتطبيق المسؤولية المجتمعية وفق برنامج سوريا ما بعد الحرب وتعزيز هذا المفهوم للقطاع الخاص وتكامله مع دور القطاعين الحكومي والأهلي وخلق ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الشركات وإيجاد كوادر وأقسام خاصة لديها لذلك".

ولفت المدير التنفيذي لمؤسسة سند الشباب التنموية يمان السابق إلى أهمية بناء إطار تشاركي بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص لمفهوم المسؤولية المجتمعية.

> تركيز على وضع معايير وبرامج لتطبيق المسؤولية المجتمعية وفق برنامج سوريا ما بعد الحرب

واعتبر مدير التسويق في مركز للتدريب والاستشارات بحلب محمد شيخ عمر أن المسؤولية المجتمعية باتت حاجة اليوم وهي قبل كل شيء التزام أخلاقي، وهو ما أكده مازن الحريري عضو مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للجودة الذي ذكر أن تطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية يحقق تكاملاً بين البيئة والاقتصاد والمجتمع.

بدوره ذكر سعيد هواش مدير الموارد البشرية في إحدى الشركات الخاصة أهمية وجود رسالة مجتمعية لدى كل شركة لخدمة مجتمعها وبيئتها وتطوير عمالها وتحسين ظروفهم.

جرعة أمل تخفف الحاجة

الجزائر تفتح المجال للاستيراد الفلاحي لتعزيز الزراعات الاستراتيجية

الجزائر - تستعد الحكومة الجزائرية لتفعيل مشروع قانون يجيز استيراد العتاد الفلاحي ومعدات إنتاج السلع في محاولة لتعزيز الزراعات الاستراتيجية والصناعية ما يسمح بتحقيق إنتاج عصري يلتزم بالمعايير الدولية في ظل ترهّل الآلات الزراعية المحلية وتآكل معدات التخزين.

وكشف مدير ضبط وتنمية الإنتاج الزراعي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية مسعود بن دريدي أن الترخيص لاستيراد العتاد الفلاحي ومعدات إنتاج السلع سيسمح بتعزيز الزراعات الاستراتيجية والصناعية بهدف الوصول إلى استخدام عتاد متكامل وعصري في مختلف المناطق الزراعية وتحقيق إنتاج يلتزم بالمعايير الدولية.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية (واج) عن المسؤول قوله إن "القطاع شرع في إعداد النصوص التطبيقية للقانون التنفيذي المبرمج للغرض والذي يحدد شروط وكيفيات منح رخصة وجمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار نشاطات إنتاج السلع بهدف الوصول إلى استخدام عتاد متكامل وعصري في مختلف المناطق الزراعية وتحقيق إنتاج يلتزم بالمعايير الدولية".

وأوضح نفس المسؤول أن "تعزيز الأطر القانونية في هذا الميدان يعكس هدف الدولة في التوجه نحو تصدير المنتج الزراعي المحلي والذي يحتاج إلى دعم خطوط الإنتاج بالمكننة لسد الاحتياجات، لاسيما في المناطق الزراعية والتخصصات الحديثة وتطوير الفروع الاستراتيجية والإدماج المحلي لسلاسل القيم المحلية إضافة إلى تعويض الواردات".

مسعود بن دريدي

هدفنا الوصول إلى عتاد حديث وعصري في مختلف المناطق الزراعية

ويعمل القطاع الفلاحي على تعزيز الزراعات الاستراتيجية والصناعية خصوصا القمح الصلب ومنتجات الألبان والطماطم الصناعية والزيتون والبطاطا وغيرها والتي تحتاج لوضع وحدات التحويل الصناعية في المناطق القريبة من مناطق الإنتاج في إطار الزراعات المكثفة لاسيما على مستوى المناطق الجبلية والمناطق الصحراوية.

وتحتاج هذه العمليات لاستيراد عتاد وآلات خاصة تدخل في عمليات الإنتاج والجني والتحويل والتوضيب والتي تتعلق إما بخط الإنتاج أو معدات الإنتاج التي تم تجديدها.

وتم عقد اجتماعات مستمرة مع كوادر قطاع المالية لبحث إمكانية دعم استيراد هذه المعدات وكيفية الدعم غير المباشر لها بهدف جعل المنتج في أريحية مالية مع المؤسسات التي تصادف سنواتها الأولى للإنتاج.